ويلحق به جلد حوت فويت صلابته بحيث لو بل لم يلن أما
غير المدبوغ فلا يجزي لأنه إما مطعوم أو نجس وإنما يجزي
ما ذكر في الاستنجاء بشرط أن لا يجف الخارج بحيث لا يقلعه
الجامد نعم إن طرأ عليه ما لون من محله الخارج عنه أجزأ الحجر
فيه وإن لم يجاوز صفحة إن كان من المدبر وحشفة إن كان من
القبل وعدم تزوله إلى مدخل الذكر فلا يجزي الحجر إن تيقن
ذلك وإن لم ينتقل عن المحل الذي أصابه عند الخروج واستقر
فيه وإن لم ينقطع وإن لم يجاوزهما فإن تقطع تقين الماء
في المتقطع وأجزأ الجامد في غيره وإن لا يختلط في المحل
بأجنبي سواء طرأ الأجنبي عليه أو طرأ هو على الأجنبي نعم
العرق لا يضر حلا كما على المعتمد خلافا للزركشي وإن يمسح
المحل بالجامد ثلاثا أي ثلاث مسحات ولو بأطراف حجر فلا
يجزي أقل منها وإن أنقى وإن يعم المحل بالمسح إتفاقا وإن
يكون التعميم بكل مسحة على المعتمد عند المتأخرين وإن
خالف صريح عبارة الشيخين وإنما حملها على ذلك قرائن
ظاهرة وقد أطال العلامة العبادي في ذلك تبعا لشيخه
عميرة فانظره وإن ينقي المحل من الخارج بحيث لا يبقى إلا قدر
لا يزيله إلا الماء أو صغار الحجر فيعفى عنه حتى وإن كان لو
نزل بالماء وجب فيه ذلك أو يفتقر في الواو وما إلا يفتقر
في الماء فإن لم ينق بالثلاث وجب رابع فأكثر إلى الإنقاء لأنه
المقصود من الاستنجاء وسن إيتار في عدد المسحات

حيث

حيث حصل الإنقاء بشفع بعد الثلاث لما صح من الأمر به و
سن بدء في المسح بمقدم صفحة يمنى قبل الحجر قليلا
قليلا إلى أن يصل إليه ثم بدء بمقدم صفحة يسرى قبل حجره
كذلك إلى أن يصل إليه ثم يمسح الجميع بالثالث وسن إيتار
الاستنجاء بيسار في الماء والجامد للاتباع رواه أبو داود و
غيره فيغسل بها ويمسح بما فيها ويمسك الذكر بها ويمسح
على الجامد ويكره باليمين لما روى مسلم فنهانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن نستنجي باليمين وسن إيتار جامد فماء
أي جمعا ما على هذا الترتيب فضوا وإيعابه فاقتصار على أحدهما
لأن العين تزول بالجامد والأثر يزول بالماء من غير حاجة إلى
مخامرة فقاوم من ثم لا يشترط في الجامد جميع ما تقدم بل يكفي الإنقاء
ولو بمسحة بنجر غير مغلظ على ما اعتمده بعض شيوخنا خلافا
لما نقل عن الشبشيري والزيادي باب الوضوء هذا هو
المقصد الأول من مقاصد الطهارة الأربع وهو بضم الواو
اسم مصدر وبفتحها اسم للماء في الأشهر وأصله من الوضاءة
وهي النظافة وفي الشرع أفعال مخصوصة وموجبه الانقطاع
مع القيام إلى الصلاة وشرط الماء المطلق والإسلام والتمييز
ودوام النية حكما وهو عدم المنافي في نحو حيض إلى في وضوء نحو
غسل العيد كالحج وإن لا تعلق النية وإن يعرف كيفيته بأن لا
يقصد بفرض فعلا وإن لا يكون على العضو حائل كدهن وسنخ
لم يصر جزءا من البدن بحيث لا يمكن فصل إذ ينتقض الوضوء

Copyright © King Saud University